

التقرير الشهري للمشهد الجيوسياسي والأمني في إفريقيا

MONTHLY REPORT the Geopolitical and Security Landscape in Africa

يوليو - 2026



سلسلة تحليلية دورية | Periodic Analytical Series

www.psspglobal.org

المحتويات

3	 الملخص
4	 المقدمة
5	 أولاً: إقليم الساحل وغرب إفريقيا
8	 ثانياً: القرن الإفريقي والبحر الأحمر
12	 ثالثاً: وسط وشرق إفريقيا
14	 رابعاً: الجنوب الإفريقي
15	 التقدير الاستراتيجي

الملخص

شهد المشهد الجيوسياسي والأمني في إفريقيا خلال يوليو 2026 تطورات متسارعة عكست تغير طبيعة الأزمات في القارة، حيث لم تعد الصراعات ترتبط فقط بالمواجهات العسكرية المباشرة، بل أصبحت متصلة بالتنافس على الموارد والممرات الاستراتيجية، وبقدرة الدول على الحفاظ على تماسك مؤسساتها ومراكز القرار السياسي والأمني.

في الساحل وغرب إفريقيا، دخل الصراع في مالي مرحلة أكثر تعقيداً مع تنامي قدرة الجماعات المسلحة على تنفيذ عمليات منسقة ومتعددة المحاور، والتركيز على استهداف خطوط الإمداد والقدرات اللوجستية بدلاً من الاكتفاء بمهاجمة المواقع العسكرية. ويؤكد ذلك أن السيطرة على المدن والمراكز الرئيسية لا تكفي وحدها لحسم المواجهة، في وقت شهدت فيه العلاقات بين مالي والجزائر مؤشرات على عودة التواصل السياسي بعد فترة من التوتر، في محاولة لخفض مستوى التصعيد الإقليمي.

كما برزت تحولات سياسية داخل عدد من دول غرب إفريقيا، خصوصاً في السنغال، حيث أدى الخلاف داخل المعسكر الحاكم إلى إعادة ترتيب مراكز النفوذ السياسي وفتح مرحلة جديدة من التنافس حول مستقبل السلطة.

وفي القرن الإفريقي والبحر الأحمر، ازدادت تعقيدات البيئة الأمنية نتيجة تداخل الأزمات الداخلية مع المنافسة الإقليمية والدولية على الموانئ والممرات البحرية. وتبرز الصومال وإثيوبيا والسودان وإريتريا ضمن منظومة أمنية مترابطة، تتقاطع فيها تحديات بناء الدولة مع نشاط الجماعات المسلحة وتغير طبيعة الشراكات الأمنية الخارجية.

أما في وسط وشرق إفريقيا، فتتواصل التحولات المرتبطة بمستقبل السلطة وتوازنات القوة. ففي أوغندا يتزايد الاهتمام بملف الخلافة داخل النظام السياسي، بينما يتجه الصراع في شرق الكونغو الديمقراطية نحو مزيد من الارتباط بين النفوذ العسكري والسيطرة على الموارد الاستراتيجية. كما تعكس التغييرات داخل المؤسسة العسكرية الرواندية محاولة لضبط هيكل القيادة في مرحلة تواجه فيها كيغالي ضغوطاً إقليمية متزايدة.

وفي الجنوب الإفريقي، تمثل موزمبيق نموذجاً واضحاً للارتباط بين أمن الطاقة والتهديدات المسلحة، إذ إن استئناف المشاريع الاستثمارية الكبرى لا يلغي التحديات الأمنية، بل يجعل حماية منشآت الطاقة والممرات الاقتصادية عاملاً أساسياً في مستقبل الاستقرار.

وبصورة عامة، توضح تطورات يوليو 2026 أن البيئة الأمنية الإفريقية تتجه نحو مزيد من الترابط والتعقيد، حيث أصبحت الصراعات المحلية متداخلة بشكل أكبر مع حسابات القوى الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، باتت القدرة على حماية خطوط الإمداد وتأمين الموارد والبنية التحتية الاستراتيجية من أبرز العوامل المؤثرة في تحديد موازين القوة خلال المرحلة المقبلة.



المقدمة

يمثل يوليو 2026 محطة مهمة في تطور البيئة الأمنية والجيوسياسية في إفريقيا، إذ تزامنت خلاله تحولات ميدانية حادة مع تغيرات عميقة في التحالفات الإقليمية ومراكز النفوذ. ولم تعد الصراعات تقتصر على المواجهة المباشرة بين الحكومات والجماعات المسلحة، بل أصبحت تتخذ طابعًا أكثر تعقيدًا، تتداخل فيه العمليات العسكرية مع حرب الإمداد، والضغط الاقتصادي، وتبدل موازين القوة داخل مؤسسات الدولة، إلى جانب التنافس على الموارد والموانئ وتوظيف الشراكات الدولية.

في الساحل، تواصل الجماعات المسلحة تطوير أساليبها من هجمات متفرقة إلى عمليات منسقة ومتعددة المحاور، في حين تواجه الحكومات العسكرية تحديًا متزايدًا يتمثل في تأمين ممرات الإمداد والحفاظ عليها، أكثر من مجرد استعادة السيطرة على المدن. أما في القرن الإفريقي، فيتزامن ضعف الدولة المركزية مع تنامي التنافس الخارجي على الموانئ والممرات البحرية، في وقت تزداد فيه هشاشة الأوضاع الأمنية في إثيوبيا والسودان وإريتريا.

وفي وسط القارة، يتجه الصراع في الكونغو الديمقراطية إلى ربط السيطرة العسكرية بحماية الموارد الاستراتيجية، بينما تمثل أوغندا نموذجًا لتحولات داخلية تمس بنية السلطة ومراكز النفوذ. أما في الجنوب الإفريقي، فتتزايد أهمية الربط بين أمن الطاقة ومكافحة الإرهاب وحماية الممرات الاقتصادية، ولا سيما في موزمبيق وخليج غينيا.

وينطلق هذا التقرير من قراءة مترابطة لهذه التطورات، مع التركيز على الاتجاهات التي يُرجح أن يكون لها التأثير الأكبر في رسم ملامح البيئة الأمنية والسياسية في إفريقيا خلال المرحلة المقبلة.



أولاً: الساحل وغرب إفريقيا

1. مالي والجزائر: شهدت مالي خلال يوليو تطورًا لافتًا في مسار الصراع، مع ارتفاع مستوى التنسيق بين جبهة تحرير أزواد (FLA) وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM)، وهو ما جعل مناطق الشمال والوسط تبدو وكأنها جبهة عمليات واحدة بعد أن كانت المواجهات تدور في بؤر منفصلة.

وفي 4 يوليو، نفذت الجماعات المسلحة هجمات متزامنة استهدفت غاو وأغيلهوك وأنفيف وسيفاري وكينيروبا، في عملية عكست قدرة هذه الجماعات على فتح عدة محاور في وقت واحد، بما أجبر القوات الحكومية وحلفاءها الروس على توزيع قواتهم ومواردهم على أكثر من جبهة. وأكدت السلطات المالية صد الهجمات في غاو وسيفاري وأغيلهوك، فيما تركزت أعنف المواجهات في أنفيف.

وفي أنفيف، تمكنت قوات FLA و JNIM من السيطرة على مواقع محيطة بالمدينة ومحاصرة عناصر الجيش المالي والفيلق الإفريقي الروسي داخل المعسكر، قبل أن تشن القوات الحكومية، بدعم من حلفائها الروس، هجومًا مضادًا واسعًا. وبعد عشرات الضربات الجوية، استعادت القوات الحكومية السيطرة على المدينة في 8 يوليو، إلا أن الجماعات المسلحة واصلت نشاطها في محيطها، من خلال قصف المعسكر وعرقلة وصول التعزيزات، وهو ما أبقى الوضع الميداني غير مستقر.

وفي 18 يوليو، تعرض رتل مشترك للجيش المالي والفيلق الإفريقي لكمين قرب أنفيف أسفر عن مقتل عشرات الجنود، في دلالة على أن استعادة المدينة لم تنه القتال، بل

دفعت المواجهة إلى مرحلة أصبح فيها الصراع يدور بدرجة أكبر حول طرق الإمداد وحركة التعزيزات، وليس حول السيطرة على المدن وحدها.

- أنفيف: استعادت القوات الحكومية، بدعم من الفيلق الإفريقي الروسي، السيطرة على المدينة بعد مواجهات عنيفة، إلا أن محيطها لا يزال يشهد هجمات وعمليات استنزاف تستهدف مواقع القوات وخطوط الإمداد.
 - غاو وأغيلهوك: بقيتا تحت سيطرة القوات الحكومية، مع استمرار تعرضهما لهجمات متفرقة وعمليات تهدف إلى الضغط على القوات وإرباك حركة التعزيزات.
 - كيدال: تظل إحدى أهم النقاط الاستراتيجية في شمال مالي، حيث يرتبط وضعها بشكل أساسي بقدرة القوات الحكومية على الحفاظ على طرق الإمداد القادمة من الجنوب ومنع عزلها عن بقية المناطق.
 - محور غاو-أنفيف-كيدال: أصبح من أبرز محاور المواجهة في شمال مالي، مع انتقال التركيز بشكل متزايد من السيطرة على المدن إلى استهداف خطوط الحركة والإمداد، وهو ما يضع الفيلق الإفريقي الروسي أمام تحديات تتجاوز مجرد الاحتفاظ بالمواقع التي يسيطر عليها.
- ويبرز من خلال مسار المواجهات الأخيرة أن العلاقة بين جبهة تحرير أزواد (FLA) وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM) تجاوزت مستوى التنسيق المحدود، نحو نمط أكثر وضوحاً في توزيع الأدوار. ففي حين تعتمد FLA على خبرتها في مناطق الشمال الصحراوية، تواصل JNIM نشاطها في الوسط مع التركيز على استهداف المواقع العسكرية وطرق الإمداد.
- وفي الجانب السياسي، شهدت العلاقات بين مالي والجزائر انفراجاً محدوداً بعد إعادة السفراء وقرار البلدين إعادة فتح المجال الجوي أمام الرحلات المتبادلة في 10 يوليو، منوية بذلك قطيعة استمرت نحو خمسة عشر شهراً. ويأتي هذا التطور في وقت تستمر فيه العمليات العسكرية شمال مالي، بما يعكس محاولة لإعادة تفعيل قنوات التواصل السياسي وتقليل التوتر بين البلدين.

التقدير

توضح التطورات في مالي أن طبيعة المواجهة بدأت تتجاوز مسألة السيطرة على المدن والمواقع العسكرية، لتتركز بشكل أكبر حول القدرة على حماية خطوط الإمداد والحفاظ على التواصل بين القواعد والمناطق المنتشرة في الشمال. فاستمرار الجماعات المسلحة في استهداف طرق التعزيزات والتحرك في المساحات الواسعة يجعل الصراع أقرب إلى مواجهة استنزاف طويلة، حتى مع استمرار احتفاظ القوات الحكومية بالسيطرة على المراكز الرئيسية.

النيجر وبوركينا فاسو: استمرت الجماعات المسلحة في استهداف المراكز العسكرية والمواقع الحدودية في غرب النيجر، خصوصاً في ولاية تيلابيري، بالتزامن مع استمرار الضغوط على الأنظمة العسكرية في نيامي وواغادوغو لضبط موازين النفوذ داخل المؤسسات الأمنية والاستخباراتية.

وعلى المستوى السياسي والمؤسسي، دخل قرار انسحاب دول تحالف الساحل من المحكمة الجنائية الدولية مرحلة التنفيذ الإجرائي، بعد بدء المسار الرسمي لانسحاب بوركينا فاسو ومالي والنيجر، والذي يحتاج إلى عام قبل أن يصبح نافذاً بشكل كامل. ويعكس هذا المسار رغبة هذه الأنظمة في تقليص ارتباطها بالمؤسسات القانونية الدولية التي تعتبرها امتداداً للنفوذ الغربي، وتعزيز خطاب السيادة الوطنية في إدارة شؤونها الداخلية. ولا يمكن فصل هذا التوجه عن التقارب الأمني المتزايد مع روسيا، ومحاولة دول الساحل بناء إطار تعاون بديل عن الشراكات الغربية السابقة.

وفي بوركينا فاسو، شهدت الأسابيع الأخيرة من يوليو تصاعداً في هجمات جماعة نصرة الإسلام والمسلمين ضد مواقع عسكرية في عدة مناطق، بما في ذلك استخدام طائرات مسيرة انتحارية والسيطرة المؤقتة على بعض المواقع. وتؤكد هذه التطورات استمرار قدرة الجماعة على تنفيذ عمليات منسقة رغم الحملات العسكرية المتواصلة ضدها.

ساحل العاج وخليج غينيا: في مقابل تصاعد العنف في دول الساحل، تواصل دول خليج غينيا تعزيز إجراءاتها الأمنية على الحدود الشمالية، من خلال توسيع التعاون مع الولايات المتحدة وتطوير قدرات المراقبة الجوية والاستخباراتية. ويعكس هذا التوجه انتقال دول الساحل الجنوبي من التركيز على الاستجابة المحدودة إلى محاولة بناء قدرة ردع مبكرة، بهدف منع انتقال نشاط الجماعات المسلحة من مالي وبوركينا فاسو والنيجر نحو المناطق الساحلية والممرات الاقتصادية الحيوية في خليج غينيا.



ثانياً: القرن الإفريقي والبحر الأحمر

إثيوبيا

تدخل إثيوبيا مرحلة أمنية أكثر هشاشة مع استمرار التوترات في تيغراي وأمهرة، وتراجع الثقة في الترتيبات التي أعقبت اتفاق بريتوريا.

ولا يرتبط التصعيد الحالي بحوادث ميدانية منفصلة فقط، بل يعكس أيضاً حدود الاتفاق نفسه؛ فقد نجح في وقف العمليات العسكرية واسعة النطاق، لكنه لم يحسم القضايا الأساسية المتعلقة بترتيبات الأمن، ومستقبل قوات تيغراي، ووضع المناطق المتنازع عليها. لذلك بقي الاتفاق أقرب إلى وقف لإطلاق النار منه إلى تسوية سياسية شاملة، وهو ما أبقى احتمالات عودة التوتر قائمة مع استمرار ضعف الثقة بين الحكومة الفيدرالية وجبهة تحرير تيغراي.

وتشير التطورات الأخيرة إلى استمرار حالة التوتر العسكري في شمال إثيوبيا، بالتزامن مع تصاعد الصراع في أمهرة واتساع العمليات المسلحة في غوجام وغوندار وشمال شوا. ويؤدي هذا التعدد في بؤر الصراع إلى استنزاف قدرات الدولة، ويزيد من صعوبة حسم أي جبهة بشكل نهائي، كما يرفع احتمالات تداخل الأزمات الداخلية مع الحدود الإريتريّة والسودانية.

وفي بني شنقول، تكتسب التطورات قرب الحدود السودانية أهمية إضافية بسبب قرب المنطقة من سد النهضة، ما يجعل أي توسع في المواجهات قابلاً للتحويل إلى مصدر ضغط على أحد أهم الأصول الاستراتيجية لإثيوبيا.

ويزداد الوضع تعقيداً مع اضطرار الحكومة الإثيوبية إلى التعامل مع عدة جبهات في الوقت نفسه. فالتوتر في تيغراي يتزامن مع استمرار العمليات المسلحة في أمهرة ومناطق أخرى، الأمر الذي يفرض على المؤسسة العسكرية توزيع مواردها بين أكثر من محور. وفي المقابل، لا تزال جبهة تحرير تيغراي تحتفظ بقدرات تنظيمية وعسكرية تجعلها طرفاً رئيسياً في معادلات الأمن الداخلي، رغم انتهاء الحرب الشاملة.

كما أن البعد الإقليمي للأزمة يزداد وضوحاً، إذ إن أي تصعيد واسع في شمال إثيوبيا ستكون له تداعيات مباشرة على السودان وإريتريا، وقد يمتد تأثيره إلى أمن البحر الأحمر. كما أن الاتهامات المتبادلة بشأن تدخل أطراف خارجية، حتى في ظل غياب تأكيدات مستقلة، تعكس ارتفاع مستوى التوتر السياسي والإعلامي وتزيد من صعوبة استعادة الثقة بين الأطراف.

التقدير

لا يمثل الخطر الأساسي في احتمال عودة الاشتباكات فقط، بل في استمرار التعامل مع الأزمة من منظور أمني دون معالجة القضايا السياسية العالقة في اتفاق بريتوريا. وإذا بقيت ملفات الأمن ومستقبل قوات تيغراي والمناطق المتنازع عليها دون حل، فقد تدخل إثيوبيا مرحلة جديدة من الاستنزاف متعدد الجبهات، بما يهدد استقرار القرن الإفريقي ويزيد فرص تحول الأزمة إلى مواجهة ذات أبعاد إقليمية.

السودان

وفي السودان، تواصل الحرب التأثير في المشهد السياسي والعسكري، في ظل استمرار المواجهات بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، بالتوازي مع تحركات إقليمية ودولية تهدف إلى فتح مسارات يمكن أن تقود إلى تسوية سياسية. وقد شهدت الفترة الأخيرة تطورات ميدانية عززت موقع القوات المسلحة على الأرض، مع استعادة عدد من المواقع الاستراتيجية وتراجع قدرة قوات الدعم السريع على فرض سيطرتها في بعض الجبهات، الأمر الذي أعاد التأكيد على أهمية العامل العسكري في تحديد مسار الصراع.

وفي الوقت نفسه، تواصل القيادة العسكرية إدارة الملف وفق رؤيتها لشروط إنهاء الحرب وترتيبات المرحلة المقبلة، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على وحدة الدولة ومؤسساتها

الوطنية. ورغم استمرار الجهود السياسية والاتصالات مع مختلف الأطراف، يبقى التحدي الأساسي مرتبطاً بقدرة الدولة على الموازنة بين استثمار التطورات الميدانية وتهيئة الظروف لمسار سياسي يضمن استقرار السودان. ومن ثم، ستظل طريقة إدارة هذا التوازن بين المسار العسكري والسياسي عاملاً حاسماً في تحديد اتجاهات الأزمة خلال الأشهر المقبلة

جنوب السودان

شهد جنوب السودان خلال الفترة الأخيرة استمرار النقاشات المرتبطة بالعملية الانتقالية والاستعدادات للانتخابات المقررة في ديسمبر 2026، في وقت تواصل فيه الحكومة والأطراف السياسية العمل على استكمال الترتيبات السياسية والأمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام. إلا أن تأجيل بعض الاستحقاقات الانتخابية والدستورية المرتبطة بالمرحلة الانتقالية أدى إلى استمرار حالة من عدم اليقين حول مسار العملية السياسية.

وعلى المستوى الأمني، تصاعد نشاط المعارضة المسلحة في عدد من المناطق، مع تسجيل مواجهات وتحركات عسكرية شملت سيطرة قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان-في المعارضة (SPLA-IO) على بعض المواقع الاستراتيجية وعودة التوتر إلى مناطق كانت قد شهدت هدوءاً نسبياً. كما استمرت الخلافات المرتبطة بتنفيذ بنود الاتفاق الانتقالي، إلى جانب بقاء الملفات العالقة مع السودان، بما فيها قضايا الحدود ومنطقة أبيي، ضمن أبرز الملفات المشتركة بين البلدين.

الصومال

يمثل الصومال أحد أبرز التحولات الأمنية خلال يوليو 2026، نتيجة تزامن أربعة مسارات رئيسية:

1. تراجع استدامة الدعم الدولي للمنظومة الأمنية.
2. تغير أساليب حركة الشباب في إدارة عملياتها.
3. تصاعد المنافسة الإقليمية حول الموانئ والممرات.
4. استمرار الخلافات السياسية بين الحكومة الفيدرالية والولايات.

تظهر النقاشات داخل حركة الشباب خلال الفترة الأخيرة وجود توجهات مرتبطة بمستقبل علاقتها بتنظيم القاعدة، مع بروز محاولات لتعزيز الطابع المحلي للحركة والاستفادة من تجارب جماعات مسلحة أخرى سعت إلى الانتقال من مجرد النشاط العسكري إلى بناء نفوذ داخل المجتمعات المحلية. وإذا تطور هذا المسار، فقد يتغير شكل التهديد الذي تمثله الحركة، من تنظيم يعتمد بدرجة كبيرة على الروابط العابرة للحدود إلى فاعل محلي يحاول توسيع حضوره وتقديم نفسه كبديل عن مؤسسات الدولة.

وفي الوقت نفسه، تواصل الحركة توسيع نطاق التجنيد خارج مناطق نفوذها التقليدية، من خلال استغلال المظالم المحلية في كينيا وتنزانيا وإثيوبيا، بما في ذلك بعض البيئات الاجتماعية في إقليم أروميا. كما عملت على تطوير قدراتها التقنية عبر استخدام شبكات اتصال أكثر تعقيداً، والسعي للحصول على تقنيات مثل الطائرات المسيّرة والأسلحة النوعية من خلال شبكات إقليمية مرتبطة بالبحر الأحمر.

أما على مستوى الدعم الدولي، فقد شهد ملف بعثة الاتحاد الإفريقي للدعم والاستقرار في الصومال (AUSSOM) خلال يوليو 2026 نقاشاً متزايداً حول مستقبل الإسناد اللوجستي، خصوصاً مع اقتراب انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة للدعم اللوجستي (UNSSOS) في ديسمبر 2026. ويتركز القلق الرئيسي حول احتمال حدوث فجوة تؤثر على قدرات البعثة في مجالات النقل والإمداد والدعم الجوي والاستخبارات، خاصة أن فاعلية القوات لا ترتبط فقط بعدد عناصرها، بل بقدرتها على الحركة والوصول والاستمرار في تنفيذ العمليات.

وفي الجانب البحري، يتزايد الاهتمام بالموانئ والمواقع الاستراتيجية في المنطقة، خصوصاً مع التقارير المرتبطة بتطوير منشأة عسكرية في مطار بربرة، وهو ما يربط أمن الصومال بشكل مباشر بحسابات البحر الأحمر وخليج عدن. وفي المقابل، تستمر العمليات الجوية الأمريكية ضد حركة الشباب بالتوازي مع تعزيز التعاون الأمني بين مقديشو وعدد من الشركاء الإقليميين.

كما عادت أنشطة القرصنة قبالة السواحل الصومالية إلى دائرة الاهتمام، مع مخاوف من ارتباطها بشبكات تهريب السلاح والجماعات المسلحة. وبذلك لم تعد التهديدات البحرية قضية منفصلة، بل أصبحت جزءاً من البيئة الأمنية الأوسع التي تشمل البحر الأحمر وغرب المحيط الهندي.

التقدير

يمضي الصومال نحو مرحلة يصبح فيها الأمن البحري والموانئ والممرات الاستراتيجية جزءاً أساسياً من معادلة الصراع. وفي الوقت الذي تحاول فيه حركة الشباب استثمار الثغرات الأمنية والسياسية لتوسيع نفوذها المحلي، فإن مستقبل الاستقرار لن يرتبط فقط بمواجهة الحركة عسكرياً، بل أيضاً بقدرة الدولة وشركائها على تعزيز مؤسسات الأمن، وتأمين الممرات الحيوية، ومنع تحول التهديدات البرية والبحرية إلى أزمات مترابطة يصعب احتوائها.



ثالثاً: وسط وشرق إفريقيا

1. أوغندا

في أوغندا، تتجه التحولات السياسية والأمنية بشكل متزايد نحو ملف الخلافة ومستقبل مراكز النفوذ داخل النظام، خصوصاً مع صعود الدور المرتبط بالجنرال موهوزي كاينيروغابا، قائد قوات الدفاع ونجل الرئيس يوري موسيفيني. وخلال الفترة الأخيرة، برزت رابطة PLU كأحد الأطر المؤثرة في المشهد الداخلي، مع توسع حضور شخصيات مرتبطة بها داخل مؤسسات الدولة، وارتباطها بشكل متزايد بالنقاشات حول مستقبل القيادة السياسية في البلاد. ويتزامن ذلك مع تصاعد الضغوط على بعض المؤسسات الإعلامية، بعد إغلاق قوات الأمن مؤسسات تابعة لـ Nation Media Group، من بينها Daily Monitor و NTV Uganda، قبل عقد لقاءات مع قيادة المجموعة في يوليو. (Uganda Broadcasting Corporation) وتشير هذه التطورات إلى أن مسألة الخلافة في أوغندا لم تعد مجرد نقاشات مستقبلية، بل أصبحت مرتبطة بتحولات فعلية في شبكات النفوذ داخل الدولة، مع صعود تيار جديد يجمع بين الامتداد العسكري والسياسي والإعلامي، في مقابل تراجع نسبي لدور بعض مراكز القوة التقليدية.

2. الكونغو الديمقراطية

في شرق الكونغو الديمقراطية، يتجه الصراع نحو مزيد من التعقيد مع تزايد الارتباط بين المواجهات العسكرية والسيطرة على الموارد الاستراتيجية. وتسعى كينشاسا، بالتعاون مع عدد من الشركاء الدوليين والإقليميين، إلى تعزيز القنوات الرسمية لتصدير المعادن الاستراتيجية

وتقليص نفوذ شبكات التهريب المرتبطة بالمناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة. وفي هذا السياق، تبرز مسألة حماية مواقع التعدين كأحد الملفات الأمنية والاقتصادية الرئيسية، خصوصاً مع تحول الموارد المعدنية إلى عنصر مؤثر في تمويل الصراع وتحديد موازين النفوذ على الأرض.

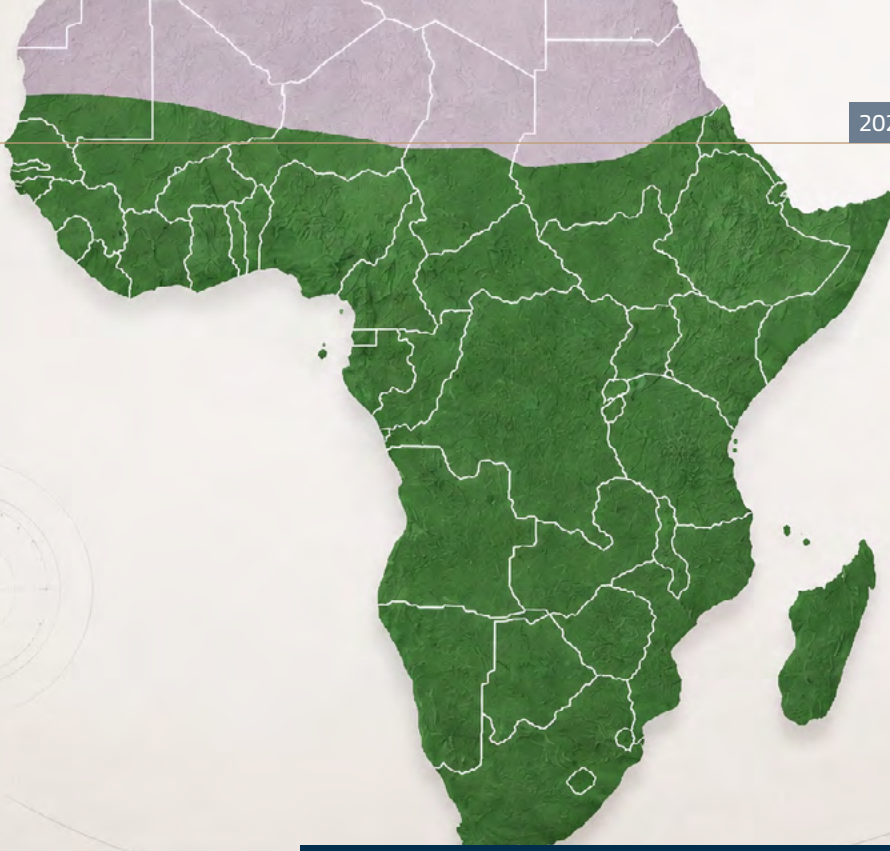
وفي المقابل، تواصل حركة AFC/M23 تعزيز موقعها كفاعل يجمع بين البعد العسكري والسياسي، متجاوزة بذلك كونها مجرد امتداد لحركة M23 السابقة. وتشير تقارير أمنية إلى تنامي ارتباط الرئيس الكونغولي السابق جوزيف كابيلا بالمسار السياسي المرتبط بالحركة، وهو ما قد يدفع الأزمة نحو نموذج أكثر تعقيداً تتداخل فيه الحسابات العسكرية مع الترتيبات السياسية والمصالح الإقليمية. وفي الوقت نفسه، تستمر القوات الديمقراطية المتحالفة (ADF)، المرتبطة بتنظيم الدولة، في تنفيذ هجمات ضد المدنيين في إقليم بني، مستفيدة من انشغال القوات الحكومية بعدة جبهات وتعدد التحديات الأمنية التي تواجهها الدولة.

3. رواندا

شهدت رواندا خلال يوليو تغييرات داخل قوات الدفاع، تمثلت في إحالة 1,443 عسكرياً إلى التقاعد، من بينهم ثلاثة جنرالات، أبرزهم اللواء فنسنت غاتاما الذي سبق أن قاد القوة الرواندية المشاركة في موزمبيق. وتأتي هذه الخطوة في وقت تواجه فيه كيغالي ضغوطاً إقليمية ودولية متزايدة بسبب دورها في شرق الكونغو الديمقراطية، إلى جانب استمرار مشاركتها الأمنية في موزمبيق. ورغم أن هذه التغييرات لا تشير بالضرورة إلى وجود خلافات داخل المؤسسة العسكرية، فإنها تعكس محاولة لضبط هيكل القيادة العسكرية في مرحلة أصبحت فيها القوات الرواندية منخرطة في أكثر من ملف أمني خارج حدود البلاد، وهو ما يجعل الحفاظ على تماسك المؤسسة وفعاليتها عاملاً مهماً في إدارة هذه الالتزامات الإقليمية خلال المرحلة المقبلة.

4. الكاميرون

يستمر غياب الرئيس بول بيا عن الكاميرون منذ 7 يونيو، في ظل استمرار الغموض حول موعد عودته وتزايد النقاش بشأن تأثير ذلك على إدارة الملفات السياسية والأمنية في البلاد. وخلال يوليو، عقد الحزب الحاكم اجتماعاً استثنائياً لقيادته في وقت تصاعد فيه الاهتمام بمستقبل النظام وترتيبات الخلافة، كما عاد الحديث عن منصب نائب الرئيس ضمن التصورات الدستورية المرتبطة بمرحلة ما بعد بول بيا، رغم بقاء المنصب شاغراً حتى الآن. ويجعل استمرار هذا الغموض ملف الخلافة أكثر حضوراً في المشهد السياسي الكاميروني، مع احتمال تصاعد المنافسة بين شبكات النفوذ المختلفة حول مستقبل القيادة وترتيبات المرحلة المقبلة.



رابعاً: الجنوب الإفريقي

1. موزمبيق

عاد مشروع الغاز الطبيعي المسال الضخم بقيادة TotalEnergies إلى دائرة الاهتمام بعد سنوات من التوقف بسبب التمرد في إقليم كابو ديلغادو، رغم ارتفاع تكلفته بنحو 4.5 مليار دولار مقارنة بالتقديرات السابقة. ومن المتوقع أن يدخل المشروع مرحلة الإنتاج الواسع خلال الفترة المقبلة، ما يعزز موقع موزمبيق كوجهة مهمة للاستثمارات في قطاع الطاقة.

ومع ذلك، ما تزال التحديات الأمنية تمثل عاملاً حاسماً في مستقبل المشروع. ففي كابو ديلغادو، تواصل الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة استغلال الثغرات الأمنية، خصوصاً في مناطق مثل أنكوابي وشيوري، من خلال استهداف مواقع التعدين والممرات الاقتصادية والتسبب في موجات جديدة من النزوح. لذلك، ستظل قدرة الدولة على تأمين المنشآت الحيوية والمناطق المحيطة بها عاملاً أساسياً في ضمان استدامة الاستثمارات وتحويل عائدات الغاز إلى مصدر للاستقرار والتنمية.

2. أنغولا وخليج غينيا

تواصل أنغولا العمل على تطوير قدراتها العسكرية والاستخباراتية، مع توجه متزايد نحو تعزيز أدوات المراقبة الجوية والحدودية. وفي هذا الإطار، تدرس استخدام منصات مسيرة متقدمة مثل HEIFU Prog VTOne بهدف رفع مستوى الاستطلاع وجمع المعلومات، بما يساعدها على التعامل مع التحديات الأمنية المتغيرة.

ويأتي هذا التوجه ضمن مسار أوسع تشهده دول خليج غينيا، حيث تتجه العديد من الدول إلى تعزيز قدراتها البحرية والجوية والاستخباراتية بدلاً من الاعتماد فقط على الانتشار العسكري التقليدي. ويهدف ذلك إلى حماية الممرات الاقتصادية، وتأمين المنشآت الحيوية، والتعامل مع التهديدات البحرية التي أصبحت تمثل جزءاً متزايد الأهمية من البيئة الأمنية في المنطقة.

التقدير الاستراتيجي والاتجاهات المستقبلية – يوليو 2026

أظهرت تطورات يوليو 2026 استمرار تعقيد المشهد الإفريقي، مع تداخل الصراعات المسلحة مع التنافس على النفوذ، وأهمية الموارد والممرات الاستراتيجية في تحديد مسارات عدد من الأزمات داخل القارة.

وكان من أبرز ما ظهر خلال هذه الفترة تغير طبيعة المواجهات نفسها؛ إذ لم تعد السيطرة على المدن أو المواقع العسكرية كافية وحدها لحسم الصراعات. فقد أصبحت القدرة على حماية خطوط الإمداد، والتحرك في المناطق الواسعة، والحفاظ على تماسك مؤسسات الدولة، عوامل مؤثرة في قدرة الأطراف المختلفة على الاستمرار وتحقيق مكاسب ميدانية.

كما أظهرت التجارب الأخيرة في عدد من الدول أن الأدوات العسكرية، رغم أهميتها، لا تكفي وحدها لإنهاء الأزمات الممتدة. فالجماعات المسلحة تستفيد في كثير من الحالات من ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة، وهو ما يجعل معالجة هذه العوامل جزءاً أساسياً من أي جهود تهدف إلى تحقيق استقرار طويل الأمد.

وفي الجانب السياسي، بقيت مسألة انتقال السلطة ومستقبل مراكز النفوذ حاضرة في عدد من الدول الإفريقية خلال يوليو. فقد أصبحت قضايا الخلافة السياسية، ودور المؤسسات العسكرية، وترتيبات المراحل الانتقالية، مرتبطة بشكل مباشر باستقرار الأنظمة وقدرتها على إدارة التحولات الداخلية.

أما على المستوى الإقليمي، فقد عززت التطورات أهمية الممرات الحيوية والموارد الاستراتيجية في حسابات الأمن الإفريقي. فالتنافس حول البحر الأحمر وخليج عدن، إلى جانب أهمية مناطق الطاقة والمعادن، جعل العديد من الأزمات المحلية مرتبطة بحسابات إقليمية ودولية أوسع.

وفي ضوء هذه التطورات، ستواجه الدول الإفريقية خلال المرحلة المقبلة تحدياً مزدوجاً يتمثل في التعامل مع التهديدات الأمنية القائمة، ومنع تحولها إلى أزمات طويلة الأمد تؤثر على مؤسسات الدولة وتوازنها الداخلية. وسيبقى تحقيق الاستقرار مرتبطاً بقدرة هذه الدول على الجمع بين بناء مؤسسات أكثر فاعلية، وإدارة سياسية قادرة على احتواء الخلافات، وتطوير حلول تتجاوز المعالجة الأمنية المؤقتة.



التقرير الشهري
للمشهد الجيوسياسي والأمني في إفريقيا

MONTHLY REPORT ON
the Geopolitical and Security Landscape in Africa

يوليو | 2026

Periodic Analytical Series | سلسلة تحليلية دورية

www.psspglobal.org

